

## THE IRAQI HUMAN RIGHTS SOCIETY U.S.A

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية

29551 Greenfield Rd  
Southfield, MI 48076  
[ihrsusa@yahoo.com](mailto:ihrsusa@yahoo.com)



Tel. (248) 722-2907  
Tel. (313) 826-4227  
[www.ihrsusa.net](http://www.ihrsusa.net)

## الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية تصدر تقريرها السنوي عن حالة حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠٠٦

الفهرست

ت	اسم الملف
	الفهرست
	المقدمة
١-	ملف هدر المال العام، والفساد المالي
٢-	ملف الرشاوى والمحسوبية
٣-	ملف السجون والمعتقلات
٤-	اقتحام منازل المواطنين
٥-	ملف الاعتداء على رجال الدين ودور العبادة
٦-	ملف الاغتيالات
٧-	ملف عمليات التهجير الطائفي
٨-	ملف القتل على الهوية
٩-	ملف اغتيال الكوادر والكفاءات العلمية
١٠-	تجاوزات المليشيات والعناصر المتطرفة
١١-	ملف الخدمات في المؤسسات الصحية
١٢-	ملف البرلمان
١٣-	العلاقة مع القوات المتعددة الجنسيات
١٤-	ملف حقوق الشهداء
١٥-	ملف ضحايا الارهاب
١٦-	حالة حقوق الانسان في إقليم كردستان

المقدمة:

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية ( IHRUSA )  
جمعية طوعية غير حكومية مستقلة تهدف الى تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة  
بين المواطنين العراقيين في ظل المواثيق والعهود الدولية وفق دستور عراقي  
فاعل، وتدعو إلى رفع الانتهاكات المتعلقة بالحقوق والحريات، وتطبيق معايير  
حقوق الإنسان وترصد الانتهاكات والخروقات التي يتعرض لها المواطن، من خلال  
اصدار البيانات والتقارير.

كما تقوم بتنمية قدرات الناشطين والعاملين في منظمات المجتمع المدني والمؤسسات  
العامة من خلال إقامة الورش والمؤتمرات والندوات في المجالات المختلفة لتحسين  
قدراتهم لمواجهة التحديات، وتسعى الجمعية ومنذ تأسيسها عام ١٩٩٩ الى التواصل  
الهادف مع جميع الاطراف المحلية والدولية للنهوض بالواقع العراقي المتردي،  
حيث يحتاج البلد الى العديد من الاصلاحات الجذرية لتحسين البنية التحتية، وتقديم  
الخدمات الاساسية للمواطن العراقي، وإنهاء العقبات التي تواجه التنمية والتعليم.

وتعتمد الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية في تقاريرها  
التي تصدرها على المصادر التالية (التقارير الدولية ووزارة الداخلية والدفاع  
وحقوق الانسان والعدل والصحة، والهيئات المستقلة لحقوق الانسان في المركز  
وأقليم كردستان، وهيئة النزاهة، ووسائل الاعلام، الى جانب المصادر الخاصة من  
فريق الجمعية من ناحية الرصد والتوثيق والمتابعة والتحقيق، فضلاً عن ذلك على  
المراسلات والاتصالات ومقابلات المواطنين).

لاشك، ونحن نؤشر الحالات السلبية التي يعاني منها المواطن العراقي عبر عام  
كامل، فأنا لسنا ضد النشاط الوطني والديمقراطي والانساني الكبير الذي تقوم به  
الحكومة المنتخبة، كما إننا لسنا ضد مجمل العملية السياسية التي تجري على قدم  
وساق في وطننا الحبيب، فلا يمكننا، ولا لأي متابع منصف أن يتغاضى عن الكثير  
من تلك الظواهر الإيجابية التي تفرزها المرحلة، ولا يمكن قطعاً تجاهل الكثير من  
الحالات المضيئة التي يتلألأ نورها في عتمة الظلمة ليس لأننا جزء هام وحيوي  
من هذه العملية الديمقراطية فحسب، بل ولأننا- كنشاط من أنشطة المجتمع المدني  
العراقي نعد الصوت المنادي بحقوق المواطن العراقي الانسانية والوطنية، ذلك  
المواطن الذي لاحول ولا قوة له، وبما إننا جهة محايدة، لا تتبع هذا أو ذاك، بقدر  
تبعيتنا المطلقة لحقوق المواطن العراقي فإننا نحاول جاهدين رصد وتأشير كل  
الحالات السلبية وتحديد أغلب الممارسات الخاطئة، التي تأتي من أجهزة الحكومة  
الرسمية، أو من قبل بعض القوى والجهات السياسية دون تفريق أو تمييز، وما  
رصدنا لهذه الممارسات السلبية وتسليط الضوء عليها، إلا لكي يبصرها المسؤولون  
عن الشأن العراقي، فنتال الاهتمام منهم، ومن ثم المعالجة المناسبة لها، بخاصة وإن

بعض هذه الممارسات، بات يهدد حياة ومستقبل المجتمع العراقي برمته، تاركين مهمة متابعة الأعمال المفيدة، والممارسات الإيجابية، والفعاليات المثمرة والصحيحة التي تقوم بها مختلف أجهزة الدولة، وفاعلياتها السياسية، والبرلمانية، والمؤسسية المتنوعة لأصحاب التخصص من المراكز البحثية المعنية، ومن قبل الأجهزة والقنوات الإعلامية المتخصصة برصد ومتابعة هذه الشؤون.

إذاً، فإن مهمتنا هي مهمة المراقب المحايد، الذي يرصد بحيادية معاناة المواطن العراقي، ويؤشر هذه المعاناة، دون ان ينزلق الى المزالق الحزبية، والطائفية، ودون أن ينتظر تكريماً من هذه الجهة، أو كلمة شكراً من تلك !! لذلك فقد تمكنت الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية، وعبر أعضائها الناشطين في الساحة العراقية - وعبر الزيارات الميدانية المتكررة التي يقوم بها أغلب أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية الى العراق، إضافة الى ما يصلها من المواطنين العراقيين انفسهم من قضايا موثقة تتعلق بانتهاكات انسانية فضيعة تحدث هنا وهناك ومن كل هذه الخطوط ، تمكنا من اعداد هذا التقرير السنوي لحالة حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠٠٦ متمنين أن ينال اهتمام المسؤولين، وأن يطلع عليه المعنيون في المنظمات والمؤسسات المختصة بحقوق الأنسان للتعاون والتواصل المثمر .. ويشمل هذا التقرير على (١٦) ملف، ويتكون من (١٤) صفحة، كما موضح ادناه:

### **اولاً - ملف هدر المال العام، والفساد المالي:**

لم تنزل وللأسف الشديد - ظاهرة الفساد المالي، تعشش في أغلب المفاصل الحكومية، على الرغم من المحاولات الجادة التي تقوم بها مفوضية النزاهة، إذ نسمع بين كل يوم وآخر دعوى قضائية ضد هذا المسؤول، أو ذاك، بتهم الاخلال بالمال العام، حتى كادت روائح الفساد لدى بعض المسؤولين تزكم الأنوف ،ومما يزيد العجب هو الموقف السلبي لبعض الوزراء في الحكومة العراقية، من قضية ملاحقة المتهمين عن الفساد المالي، ولنا في ما اعلنه رئيس الهيئة العامة للنزاهة في مؤتمره الصحفي الذي نشر في العديد من الصحف العراقية دليلاً على ما نقول، إذ أنهم رئيس الهيئة علناً بعض الوزراء، بالتدخل في شؤون المفوضية، ومحاولات البعض الآخر في التستر على المخالفات المالية، وحماية المخالفين في وزارته، في حين أن البعض من الوزراء يطلب من دوائر وزارته عدم التعاون مع دائرة المفتش العام، ويقيناً إن مثل هذه الأعمال يندرج في قائمة الفساد نفسه، إذ لماذا يخشى المسؤول من التحقيق في القضايا المالية المخالفة في دائرته، إن لم يكن ضالماً في هذه المخالفات شخصياً؟ ان هدر المال العام، والفساد المالي لبعض المسؤولين

الكبار في الدولة العراقية، والذي نتناوله في هذا الملف، يختلف تماماً عن حالة الرشاوى الفظيعة، والتي باتت تنخر الكيان الحكومي، لذا فقد أفرزنا لهذه الحالة فقرة أخرى في تقريرنا هذا ومن الجدير بالذكر، أن التحقيق القضائي في المخالفات المالية للأجهزة الدولة العراقية، والذي بات يستغرق وقتاً طويلاً، سوف يساهم حتماً بتמיيع القضايا الجنائية، ومن ثم إفلات المتهمين من قبضة العدالة، وقد حصلت حالات هروب كثيرة لبعض المتهمين بسبب التباطؤ في التحقيق، أو في إصدار الأحكام، حتى أن رئيس الهيئة العامة لمفوضية النزاهة، قد أشتكى في ذات المؤتمر الصحفي من هذه الحالة، عارضاً مثلاً واحداً على ذلك، حيث قال: بأن أحد القضاة أخبره بأن التحقيق في واحدة من قضايا الفساد الكبيرة المعروضة على القضاء، قد يستغرق عشر سنوات، ومعنى هذا أن صاحب القضية كبير الجاه والوجاهة، أو ربما - والكلام لرئيس الهيئة العامة للنزاهة- أن القضاء هو فاسد أيضاً، والأ كيف يأخذ التحقيق في قضية واحدة عشر سنوات وهل سيتمكن القضاء من محاسبة المتهمين الذين سيظهرون في نفس القضية بعد عشر سنوات، لذا فان جمعيتنا تطالب جميع المسؤولين في الدولة العراقية باحترام القانون العام، وخاصة القانون رقم (٥٧) الذي ينظم عمل وصلاحيات مفوضية النزاهة، وارتباطها المباشر بالقضاء، وتسهيل مهمة المفتش العام، وتوفير كل الشروط المطلوبة لعمل لجان التنقيش، ومحاسبة جميع الذين يقفون في طريق هذه اللجان، مهما كانت مناصبهم، ومواقعهم الوظيفية، لاسيما وان مستوى هدر المال العراقي العام، قد وصل لدرجة خطيرة، تهدد معيشة المواطنين.

### ثانياً - ملف الرشاوى والمحسوبية:

لا نعرف كيف يغمض المسؤولون في الدولة العراقية اعينهم، ولقمة عيش المواطن العراقي البسيط باتت مهددة في الصميم، بخاصة وان انخفاض فرص العمل - بسبب أعمال العنف - وقلة الموارد المالية أيضاً، أضافة الى الارتفاع الكبير في أسعار المواد، وأسباب وعوامل اخرى، قد جعلت المواطن العراقي ينكفأ على نفسه، أو يضطر للهجرة، لاسيما وان الوظيفة أصبحت حلاً يراود المواطن غير المنتمي لحزب معين، أو طائفة معينة، او لميليشيا مسلحة -!! ومما يزيد المأساة ألماً، تفشي واستتراء ظاهرة الرشوة في أغلب دوائر الدولة العراقية، حتى وصل العراق الى المرتبة الثالثة عالمياً في هذا المجال المفجع، وتتصدر وزارات الداخلية والمالية والصحة الوزارات الملطخة أيادي موظفيها بمال الرشوة الحرام، أو بعار المحسوبية، والطائفية المقيت، فعرقلة معاملات المواطنين من اجل الحصول على الرشوة وانتشار السمسرة الوظيفية، والفساد الإداري، وانتشار السوق السوداء،

واستغلال الموقع الوظيفي، وعمليات التهريب، والتزوير، وعقد الصفقات غير المشروعة، واستخدام الوسائل الفظة والخشنة في التعامل مع المراجعين، حتى يصلب بعض الموظفين أحياناً الى إهانة وضرب المراجعين- ولدينا شكاوى موثقة في هذا المجال - فضلاً عن الأداء الكسول للموظفين الحكوميين، والتباطؤ في انجاز المعاملات- وخاصة المهمة والمستعجلة منها، كمعاملات الجنسية وجوازات السفر وغيرها- مما يدفع البعض الى التوجه نحو اتجاهات غير مشروعة، وغير صحيحة للحصول على مبتغاه كاستخدام العنف، والانخراط في المليشيات المسلحة، أو حتى ممارسة السرقة والنهب لتوفير حاجته، خاصة من قبل بعض الأعمار الشبابية الصغيرة، لاسيما وأن هناك انفلاتاً أمنياً، ربما يساعد على ممارسة هذه الفعاليات الخارجة عن القانون.

### ثالثاً - ملف السجون والمعتقلات:

لاشك ان هناك الكثير من الكلام الذي يمكن ان يقال عن الأوضاع المزريّة في السجون والمعتقلات العراقية الآن، وربما هناك من يقول، بان الأوضاع في السجون والمعتقلات العراقية الحالية، أفضل بكثير من الأوضاع في السجون أبان العهود السابقة، وخاصةً في ظل حكم صدام، ونحن إذ نتفق حتماً مع قائلي هذا الكلام، ونؤيده أيضاً فأننا في الوقت نفسه، لا نسعى لوضع مؤسسات النظام السابق، كمستوى قياسي يمكن أن تقاس عليه الأمور في العهد الجديد، باعتبار ان آلية ومنهجية النظام السابق، هي آلية ومنهجية شاذة حضارياً، وإنسانياً، وهي أيضاً منهجية خارجة عن كل القوانين والأعراف الدولية، بل وخارجة حتى عن التأريخ نفسه، لكن هذا لا يعني أننا - كجهة حقوقية منحازة لصالح المواطن العراقي أياً كان سوف نغفل الانتهاكات، والتجاوزات التي تحصل في السجون والمعتقلات العراقية الحالية، بذريعة أن الأوضاع الحالية هي أفضل من الأوضاع السابقة، فقضايا مثل تعذيب المعتقلين، وإساءة معاملة النزلاء، ومنع المواجهات العائلية، وحجر الموقوفين المخالفين لفترات طويلة، وتفتيش ظاهرة انتشار الحبوب المخدرة بين السجناء، وخاصة وان هناك من يقول، بأن هذه الحبوب تدخل بمساعدة بعض المنتسبين للأجهزة المسؤولة عن السجون، إضافة الى عدم نظافة المعتقلات والسجون مما أدى الى تفتيش الامراض وانتشارها بين السجناء، إن كل هذه التجاوزات، والانتهاكات التي تحصل، إنما هي خلال واضح وصريح بحقوق الانسان التي حفصها له الدستور العراقي، ونظمتها له القوانين الدولية، ومما يجدر الإشارة له، ان هناك مخالفات اخرى تحصل في ذات الميدان، مثل توقيف اصحاب الدعاوى البسيطة - كدعاوى المرور والجزاء- سوية مع أصحاب الدعاوى الثقيلة

كالقتل العمد والسطو والخطف وغيرها وكذلك اقتحام عناصر الميليشيات المسلحة لبعض المواقع والمعتقلات واطلاق سراح أتباعهم، وإعدام المناوئين لهم، إضافة الى عمليات تهريب المعتقلين من قبل المشرفين على المعتقلات، بخاصة وان بعضهم مطلوب بقضايا خطيرة، ومثال على ذلك تهريب المتهم أيمن سباعوي أبراهيم الحسن، والمتهم أيهم السامرائي وزير الكهرباء السابق، وآخرون لم يتم الإعلان عنهم في سجون بغداد والبصرة والشطرة في الناصرية، وبادوش في الموصل !!.

#### **رابعاً - اقتحام منازل المواطنين:**

لا شك أن اقتحام منازل المواطنين دون إذن قانوني بمعنى مدهمة البيوت من قبل مفارز الشرطة أو الجيش، سواء تم فيه الاعتقال أو لم يتم، دون أمر قبض، يعتبر فعلاً مخالفاً للدستور ولحقوق المواطن ، إضافة الى أنه يسيء للصورة الديمقراطية التي يجب ان تكون فيها السلطة العراقية الجديدة، بخاصة وان اعتقال المواطنين دون امر قضائي، هو أرث سيء من موروثات النظام الدكتاتوري السابق، لذا يجب على كل المؤسسات الأمنية نسيان هذا الإرث تماماً.

#### **خامساً - الاعتداء على رجال الدين ودور العبادة:**

يتعرض الكثير- وللأسف الشديد - من رجال الدين، ومن مختلف الأديان والمذاهب، الى عمليات اغتيال، وقتل، والتي يتم بعضها بطرق التفجير الوحشي، والبعض الآخر عن طريق اقتحام أماكن سكنهم، واقتيادهم بطرق إجرامية يندى لها الجبين حيث يتم قتلهم أولاً، ومن ثم حرق جثث بعضهم بعدها، ناهيك عن تلك التصفيات الجسدية التي تتعرض لها هذه الشخصيات الدينية المحترمة، فضلاً عن عمليات الخطف اللإنساني والاغتيالات التي طالت الكثير منهم، ولعل من بين هذه الضحايا آية الله محمد الموسوي في الحلة، والشيخ راضي الأسدي في البصرة، والشيخ يوسف الحساني رئيس فرع البصرة لهيئة علماء المسلمين الذي اغتيل في ١٦ حزيران ٢٠٠٦ وكذلك اغتيل الرجل الدين المسيحي القس بولص أسكندر في الموصل بتاريخ ١٦ كانون الاول ٢٠٠٦، كما اغتيل في ٢ كانون الاول ١٦ في الموصل بتاريخ ١٦ كانون الاول ٢٠٠٦، الشخصيه الدينية المندائية رعد صالح مطر، ورجل الدين الصابئي طالب سليمان عريبي الذي اغتيل في ١٢ مايس ٢٠٠٦ ، الشيخ وفيق الحمداني إمام وخطيب جامع البصرة، إضافة الى عدد غير قليل من رجال الدين الذين استشهدوا على يد عصابات القتل الطائفية، ويقيناً أن هذه العمليات، ليست مخالفة للدستور



المدني ولحقوق الإنسان فحسب، بل ولكل القوانين والأعراف السماوية التي تحفظ لهؤلاء الأشخاص مكانتهم، ولجمعيتنا معرفة واطلاع بالكثير من أسماء الضحايا من رجال الدين العراقيين.

أما موضوع الاعتداءات التي حصلت لدور العبادة خلال عام ٢٠٠٦ فهو امر يدعو للمعالجة السريعة، أكثر من غيره من الموضوعات الأخرى، لما تمثله هذه الدور من أهمية استثنائية في ضمير الشعب العراقي، ولما تحتله أيضاً من مكانه خاصة في وجدان المواطن العراقي، سواء كان مسلماً، أو مسيحياً، أو صابئياً، أو من الأخوة الأيزيديين، إذ لاحظنا كيف يتم تفجير الجامع، والحسينية، والكنيسة، والمعبد، فيذهب عشرات الضحايا من المتعبدين دون ذنب اقترفوه، لذا فإن على الحكومة العراقية، وكل المعنيين بالعملية السياسية، النظر لهذه النقطة الخطيرة، ومعالجتها باهتمام استثنائي.

### سادساً - ملف الاغتيالات:

ونحن نتحدث في تقريرنا السنوي هذا عن حالة حقوق الإنسان العراقي عام ٢٠٠٦ يجدر بنا ان نشير، الى معاناة الاعلاميين العراقيين، والناشطين في مجالات الحقوق المدنية، وما تعرضوا لهم من انتهاكات خطيرة، حيث تشير الاحصائيات المتوفرة لدينا، الى أن هذه الشريحة المهمة، قد نالت هي الأخرى حصتها من القتل والتفجير - إن لم تكن قد فاقت غيرها من الشرائح الأخرى - فالسجلات تذكر بأن ثمة أكثر من ١٨٦ صحفياً وإعلامياً وناشطاً قد تم اغتيالهم خلال الفترة المحصورة بين ٩ نيسان ٢٠٠٣ - ولغاية أواخر عام ٢٠٠٦ ومن بين هؤلاء الإعلاميون:

الصحفي أسماعيل محمد خلف - من جريدة الصباح والذي اغتيل في شهر حزيران ٢٠٠٦ ، والصحفي علاء حسن وهو مراسل لوكالة الأنباء الدولية، حيث اغتيل في تموز ٢٠٠٦ والصحفي محمد حمد عباس - من صحيفة البينة الجديدة، والذي اغتيل في شهر آب من عام ٢٠٠٦ والصحفية نقشين حمد - من الفضائية العراقية، والتي اغتيلت في شهر تشرين الأول ٢٠٠٦، والصحفية فادية محمد علي - من جريدة المسار / الموصل ، والتي اغتيلت في تشرين الثاني ٢٠٠٦، والصحفية لمى رياض - من جريدة الدستور / ديالى، والتي اغتيلت في تشرين الثاني ٢٠٠٦ والإعلامية المعروفة أطوار بهجت - مراسلة الفضائية العربية، والتي اغتيلت في عام ٢٠٠٦ ، وغيرهم من الإعلاميين الذين اغتيلوا في فترات أخرى، فضلاً عن اغتيال عدد آخر من الناشطين في منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، ومن أبرز الضحايا :- الناشطة حليلة حسين الجبوري مسؤولة منظمة حقوق الإنسان والأمومة والطفل في كركوك، والتي اغتيلت في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٦، والناشط أبراهيم

جواد الربيعي الذي اغتيل في مدينة المقدادية في شهر آب من العام المنصرم أيضاً، وهشام حسن جبر من الرابطة الشبابية لثقافة حقوق الإنسان، والذي اغتيل في شهر نيسان الماضي، وزهير ياسين عضو منظمة أسرى الحرب في بعقوبة، الذي اغتيل في نيسان ايضاً، إضافة الى اغتيال الناشط مهدي العزاوي مدير رابطة النساء العاجزات، كما نود ان نلفت الأنظار الى ان الزميل الدكتور أحمد الموسوي- رئيس الجمعية العراقية لحقوق الإنسان- مغيب منذ شهر آذار الماضي، حيث لم يعرف عنه شيء حتى هذه اللحظة !!

ونود ان نذكر بأننا نحتفظ بأسماء الكثير من الضحايا الإعلاميين، والناشطين في مجال الحقوق المدنية التي لم تنتشر، إذ لا يسع المجال في هذا التقرير، لذكر كل أسماء هذه القائمة الطويلة من الضحايا.

### سابعاً - عمليات التهجير الطائفي:

يتعرض بعض أبناء الطوائف الصغيرة، بل وحتى بعض أبناء الطوائف الكبيرة، الى عمليات تهجير قسري لا أنساني في المناطق التي لا يكونون فيها الأكثرية، وقد تمثلت هذه العمليات بتهجير المواطنين الأمنيين، دون ان يتمكن بعضهم حتى من لملمة حاجياته، في حين ان البعض الآخر غادر بيته مجبراً - في ظروف مناخية صعبة - وهو لا يعرف الى أين يتجه، بخاصة أولئك الذين لا يملكون احتياطاً مالياً مناسباً لتأجير مسكن جديد، أو تدبير أثاث، غير ذلك الأثاث الذي أجبر على تركه، وثمة من أجبر على التنازل رسمياً عن داره، أو عقاره للخاطفين من العصابات والمليشيات المسلحة مقابل إطلاق سراح أحد أفراد عائلته، وفي ذات المجال، فإن من المعروف اليوم، هجرة أعداد غير قليلة من العوائل المسيحية والصابئية والأيزيدية، ومن مختلف فئات الشعب العراقي الاخرى، الى إقليم كردستان الآمن والى أماكن أخرى حيث أصبحت بمثابة مخيمات سكنية مؤقتة، حتى وصل عدد النازحين اليها الى مليون وثمانمائة ألف نازح عراقي، غادروا بيوتهم ومناطق سكناهم قسرياً، ومن الجدير بالذكر أن هذه المخيمات تفتقد لكل متطلبات الحياة، والخدمات الضرورية، في ظل هذه الظروف المناخية الصعبة، وأننا ندعو الحكومة العراقية، والمجتمع الدولي الى سماع نداءات الاستغاثة التي توجهها العوائل العراقية النازحة، والتي تطالب فيها مراعاة ظروفها الإنسانية، لاسيما الأطفال الذي يعانون أشد

المعاناة، حتى وصل الحال الى إصابة الكثير منهم بأمراض ومشاكل صحية خطيرة، وهناك هجرة خارجية لا تقل مأساة عن مأساة الهجرة الداخلية، ونقصد بذلك هروب آلاف العوائل الى خارج العراق، حتى وصل عددهم الى ٧٠٠ ألف



عراقي في سوريا، و ٦٠٠ ألف عراقي في الأردن، و ١٢٠ ألف عراقي في مصر، و ٩٦٥٩ عراقي ينتظرون حسم قضايا لجوئهم في السويد و ٥٠٠٠ عراقي في لبنان و ٢٠٠٠ عراقي في تركيا وآلاف العراقيين الهاربين الى بقاع الأرض !!  
ومن المؤسف القول، بأن هجرة هذه العوائل أصبح امراً شبه يومي، و يقيناً، فإن هذه القضية لا تمثل اليوم خطراً على مستقبل هذه العوائل فقط، إنما بات خطرها يهدد نسيج المجتمع العراقي المتين، و يصيب تلك الموزائكية العراقية الفريدة في الصميم، فالعراق بألوانه المتعددة الزاهية، وبتعايش أطيافه الدينية و المذهبية و القومية و العرقية كان مبعث فخراً، و مباهاتنا امام الشعوب الأخرى، لذا يتوجب على الحكومة الالتفات الى هذه المسألة الحيوية و الخطيرة أيضاً، كما نود ان نلفت نظر المسؤولين في الحكومة العراقية الجديدة، الى ضرورة تنشيط الحريات المدنية للأقليات الدينية، بخاصة حرية الرأي و التعبير، و حماية حقوقهم و مكتسباتهم، و السماح لهم بممارسة طقوسهم دون تعسف أو إيذاء.

### ثامناً - القتل على الهوية:

لعل من اهم الملامح المؤلمة لعام ٢٠٠٦ في العراق، هو ملمح الاقتتال الطائفي، أو ما يسمى بالقتل على الهوية، حتى أصبحت هذه الحالة امراً يومياً منتشراً على طول و عرض الخارطة العراقية، و من المؤسف له، أن نجد آثار التعذيب الوحشي على أجساد بعض الضحايا بعد موتهم، أو آثار الحرق و الكي على أجساد البعض الآخر منهم، بالإضافة عن تلك العمليات القتالية التي تدور أحياناً بين الميليشيات التابعة لهذه الجهة و تلك، و التي تجري دائماً في الأحياء السكنية، مما يجعل تلك المناطق ساحات حرب مفتوحة على كل النتائج، حيث يدفع المواطنون الأبرياء حياتهم ثمناًً لجنونها !! و لعل معارك شارع حيفا و الفضل و الأعظمية و السيدية و الغزالية و حي العدل في بغداد، و معارك المقدادية، و تلعفر، و المحمودية و غيرها من بين أبرز تلك المعارك الطائفية المدمرة، و من المؤسف ان نشير هنا لما يحدث من حالات قتل طائفي في الجامعات، و المعاهد العلمية، حيث تصفي هذه الطائفة بعض أساتذة و طلاب الطائفة الأخرى بدم بارد، و ما الحوادث الإجرامية التي حدثت في الجامعة المستنصرية، و جامعة البصرة، و الموصل الا الدليل الناصع على ذلك.

### تاسعاً - اغتيال الكوادر و الكفاءات العلمية:

يتعرض العلماء و الأطباء ذوي الاختصاص و الأساتذة في العراق الى عمليات إبادة مقصودة، على الرغم من أن أغلب الضحايا من هذه الشريحة المتقدمة، هم أناس

اكاديميون، لا هم لهم غير العلم، والإخلاص لشرفه العلمي، إذ لم تكن لديهم أية اتجاهات دينية، أو طائفية، أو قومية، كما انهم بعيدون عن كل المجاذبات السياسية، والايولوجية، حتى أصبح أمر تصفية هذه الثروة العراقية، وأبادتها أمراً يثير أسئلة وشكوكاً كثيرة، يتوجب على السلطات العراقية الإجابة عليها وقبل ذلك يجب حماية هذه الثروة من الأعداء الخارجيين والمحليين معاً، لقد تمكن الظلاميون من قطف أعمار اكثر من أربعة وثمانين عقلاً عراقياً خلاقاً، ومن بين هؤلاء الضحايا البروفسور الدكتور حارث عبد الحميد، والدكتور منتظر محمد الحمداني، والطبيب الدكتور حيدر جواد رومي، والدكتور جاسم محمد الذهبي، والدكتور عصام الراوي، والدكتور جوزيف فريدون بطرس، والدكتور سعد مهدي شلاش، وكذلك الأكاديمي نجدت الصالحي، وغيرهم من العقول المبدعة العراقية التي تم اغتيالها على يد الظلاميين والقتلة، ناهيك عن اعداد الأطباء الذين هجروا العراق خوفاً من القتل والاختطاف، حتى وصل عددهم الى اكثر من ألف وستمئة طبيب عراقي، حيث لجأ ٩٠٠ منهم الى الأردن، في حين ان أكثر من ٢٠٠ طبيب هاجر الى اليمن، أما العدد الباقي فقد هرب الى كل بلدان العالم طالباً بالأمان !!

وفي هذا المجال نود أن نشير الى أن هناك ٢٦٩ مدرساً عراقياً قد تم اغتيالهم أيضاً على يد زمر القتلة والمجرمين.

### عاشراً - تجاوزات المليشيات والعناصر المتطرفة:

لقد سجلت خلال العام الماضي مئات الحالات التي تشير الى تجاوز أفراد المليشيات المسلحة لحرمة القانون، ولكل ما ينسب لمنظومة الحقوق الإنسانية التي كفلتها القوانين والدساتير والأعراف الأرضية والسماوية، إذ وصلت الاعتداءات على صالونات الحلاقة، ومحلات التسجيلات الموسيقية والغنائية، ومحال الأقراص الليزرية حداً لا يمكن السكوت عليه قطعاً، فقد أفادت التقارير الواردة من العراق الى ان أغلب هذه المحلات قد أغلق تماماً، أو حدد نشاطها بخطوط وأوامر صادرة من بعض المسؤولين عن هذه المليشيات، أما موضوع الأزياء الشبابية للرجال، والنساء، فأن أمره قد فاق كل وصف، بخاصة في بعض المحافظات، كالبصرة مثلاً، إذ يستحيل على الشباب ( من الرجال والنساء) ارتداء سراويل الجنز، أو القمصان الحديثة، دون ان يتعرضوا للضرب والإهانة، وربما للقتل أيضاً، فضلاً عن تعرض عدد غير قليل من النسوة للقتل تحت ذرائع ومبررات غير مسؤولة، بخاصة بعض النساء السافرات، وهنا يجب التذكير بحقوق المرأة العراقية التي كفلها لها الدستور، ومن أهم هذه الحقوق، منع احتقارها وإيذائها والحط من شأنها، وحمايتها من عمليات العنف والقتل والخطف والاعتصاب، ومنحها الفرص المناسبة

في العمل والتوظيف، والدراسات العليا، وكذلك منحها الزمالات الدراسية المناسبة، وهنا نذكر بضرورة محاسبة المسيئين والمتجاوزين على هذه الحقوق مهما كان موقعهم. وفي مجال تجاوزات المليشيات المسلحة، يجب ان نشير في تقريرنا هذا الى عمليات النهب والسرقه التي تتعرض لها بنوك الدولة على يد هذه المليشيات بين فترة وأخرى، دون عقاب، فقائمة البنوك الحكومية المنهوبة طويلة وعريضة، ونتائج التحقيق حولها ضائعة وشبه مفقودة، بسبب تفاهات المحاصصة:

### **حادي عشر- ملف الخدمات في المؤسسات الصحية:**

إذا سكت المواطنون يوماً عن انعدام الخدمات في الكثير من المرافق الحياتية في العراق، فإن السكوت على انعدام هذه الخدمات في المؤسسات الصحية أمر مستحيل، ليس لأن حياة المواطن باتت تتحدد بهذه الخدمات فحسب، بل ولأنها وصلت مستوى لا يليق بحياة البشر، فالأوساخ تغطي الكثير من المرافق الصحية، وانتشار الذباب والبعوض، والقطط في عدد كبير من المستشفيات، وخاصة في بعض المحافظات بات مشهداً مألوفاً، ناهيك عن سوء الأوضاع في المرافق الصحية، وعدم صلاحية دورات المياه، وقلة المياه الصالحة للشرب، ونقص الأسرة، وعدم توفر الأدوية والعلاجات، حتى أصبح المريض يتدبر علاجه من السوق السوداء، بما في ذلك القناني الفارغة التي يحتاجها المريض حين يتلقى العلاج من عيادة المستشفى - إن وجد العلاج - إذ كثيراً ما يطلب المسؤول عن عيادة المستشفى قنينة فارغة لكي يضع فيها الدواء، وهو أمر لا يحدث في أية مستشفى في العالم !! ناهيك عن سوء المعاملة من قبل العناصر الأمنية التي تشرف على حماية هذه المستشفيات، وكثرة تجاوزاتها على المراجعين بحجة الحماية والأمن، إضافة الى النواقص الكبيرة في المستلزمات الضرورية الطبية، مما يضع الأجهزة الحكومية أمام هذه المسؤولية.

### **ثاني عشر- ملف البرلمان:**

يكاد يكون البرلمان العراقي، البرلمان الوحيد في العالم الذي يغيب اكثر من نصف اعضائه عن حضور جلساته بشكل دائم، فتأجيل الجلسات بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني، اصبح حالة ملازمة للبرلمان العراقي، ومن الغريب ان ثلاثة أرباع البرلمان العراقي ذهب لأداء فريضة الحج، بينما البلد يمر بظروف معقدة، بل وصعبة للغاية، في حين ان اكثر من سبعين عضواً من هؤلاء الأعضاء كان قد حج

بيت الله من قبل اكثر من مرة !! لقد تعطلت الكثير من القوانين والمشاريع المهمة بسبب عدم البت بها من قبل البرلمان، ولاشك ان السبب يعود في ذلك الى عدم انعقاد جلسات مجلس النواب، لذا فإن غياب عضو البرلمان عن الجلسات البرلمانية، ودون سبب قاهر، يدل على عدم احترام هذا النائب للصوت الذي اوصله الى قبة البرلمان، وما على المواطن الذي انتخبه الا تأشير هذا الأمر كي لا يتكرر ذلك في الانتخابات القادمة، وهنا يجب الإشارة الى ان عدد أفراد حمايات اعضاء البرلمان قد وصل الى أرقام خيالية خاصة أولئك الذين يقودون احزاب كبيرة، أو مليشيات مسلحة، او الذين يتبوؤون مناصب حكومية مهمة، إضافة الى دخول هؤلاء المسلحين قاعات البرلمان بأسلحتهم، وأجهزتهم الاتصالية المعروفة، حتى أصبح وجودهم ظاهرة مرعبة ومخيفة داخل قبة البرلمان، لذا يجب الانتباه لهذه الظاهرة الشاذة عن السياق في كل برلمانات العالم.

### **ثالث عشر - العلاقة مع القوات المتعددة للجنسيات:**

يبدو ان الإشكالات المستمرة التي تحدث بين القوات المتعددة للجنسيات والقوات العراقية، يعود لعدم التنسيق والاتفاق بين الطرفين، فكثيراً ما تقتحم القوات المتعددة الجنسيات مواقع وزارية، أو امنية عراقية وتقوم باعتقال عدد من أفراد القوة الأمنية العراقية، دون أن تخبر أحداً، وقد حدث هذا الأمر للقوات الأمريكية أثناء اقتحامها لبعض المواقع والسجون التابعة لوزارة الداخلية العراقية، او بعض الدوائر التابعة لوزارة الصحة، كما حدث ذات الأمر للقوات البريطانية في البصرة أكثر من مرة، حيث اصطدم بعض أفراد استخباراتها بمفارز امنية عراقية، أو اشتباك مفرزة بريطانية بقوة عراقية، وقد وقعت بسبب ذلك خسائر غير قليلة، بعضها جاء بسبب التخبط والإرباك، وغياب التنسيق، وبعضها جاء بسبب تقاطع المصالح والاهداف بين الطرفين، وقد وقع المواطن العراقي ضحية كل ذلك دون ذنب .

### **رابع عشر - ملف حقوق الشهداء:**

لم يزل الشهداء الذين ضحوا بحياتهم من اجل حرية العراق، وسعادة شعبه بعيدين عن بال وتفكير الدوائر المسؤولة، فعوائل ضحايا المقابر الجماعية لم تنل من حقوقها ادنى الاستحقاقات، سواء كانت حقوقاً مالية، أو حقوقاً معنوية، ومن المؤسف ان يتم استنكار بعض الشهداء دون غيرهم، بسبب تابعة هؤلاء الشهداء لأطراف متنفذة في السلطة، على الرغم من ان جميع الشهداء متساوون في التضحية والفداء، لذا فإن الحكومة مطالبة بتعويض جميع الشهداء، ومنحهم استحقاقهم المعنوي،

أضافة الى الاهتمام بعوائلهم، ورعايتهم رعاية خاصة، بخاصة ابناء الشهداء الذين نشأوا بعيدين عن كنف آبائهم ، عبر توفير السكن والمعيشة اللائقة لهم، ومنحهم استثناءات ملائمة في القبول بالجامعات والمعاهد العلمية، لاسيما أبناء اولئك المغيبين في معتقلات النظام البائد، وأبناء ضحايا المقابر الجماعية، وضحايا العنف الطائفي .

### خامس عشر : ملف ضحايا الارهاب:

لاشك ان عمليات التفخيخ، والقتل اليومي وصلت الى مستويات خطيرة، حتى اصبحت بعض الأماكن في بغداد أشبه بمواقع منكوبة، أو كأنها خارجة توأاً من زلزال، أو أعصار رهيب، ناهيك عن أنهار الدم التي تجري بسبب اعمال العنف والقتل التي تقف خلفها منظمات وقوى إرهابية وطائفية وحزبية، تسعى لتدمير العراق، والإجهاز على تجربته الديمقراطية الجديدة، وقد تم احصاء عدد الضحايا والجرحى في العراق حسب تقارير وزارة الصحة ودائرة الطب العدلي ووسائل الاعلام ورصد جمعيتنا لعام ٢٠٠٦ ، حيث قتل ( ٢٦٨٧٨ ) شخصاً وجرح ( ٢٣٣٩٤ ) اخر .. وكان شهر كانون الثاني من اكثر الاشهر دمويّاً حيث قتل (٣١٧٥) وكما موضح في الدول التالي:

الشهر	اعداد القتلى	اعداد الجرحى
شهر كانون الاول	١٠٦٨	٥١٩
شهر شباط	١١١٠	١٣٣٨
شهر آذار	٢٦٩٢	١٢٧٥
شهر نيسان	١١٥٥	٨٨٥
شهر أيار	٢٣٦٠	١٢١٥
شهر حزيران	١٤٥٩	١٢٧٧
شهر تموز	٢٣٦٨	٢٣١٩
شهر آب	٣٠٠٩	٢٧٧٤
شهر أيلول	١٩٧٤	١٨٢٠
شهر تشرين الاول	٣١٥٦	١٦٤٢
شهر تشرين الثاني	٣١٧٥	٢٥٨٤
شهر كانون الثاني	٣٣٥٢	٥٧٤٦
<b>المجموع</b>	<b>٢٦.٨٧٨</b>	<b>٢٣.٣٩٤</b>

### سادس عشر - حالة حقوق الإنسان في إقليم كردستان:

لاشك أن جهوداً كبيرة تبذلها حكومة الإقليم، بحيث تتوزع هذه الجهود على كل مناحي الحياة، فتجعل الأمور طيبة جداً في هذا الجزء الحيوي من البلاد ، إذ تبدو هذه الجهود واضحة على مجمل الحريات العامة، وعلى أنشطة الميدان التعليمي، وكذلك على الأوضاع في السجون والمواقف، إضافة الى الصورة الممتازة التي عليها الجهاز القضائي في إقليم كردستان، من حيث الاستقلال التام، والكفاءة، كما يجب الإشارة الى الدور البارز للمرأة في الإقليم، بخاصة في المجال التعليمي والوظيفي ومنظمات المجتمع المدني.

أما عن واقع الطفولة في هذا الإقليم، فقد لاحظنا رغم وجود اهتمام جدي وواضح بالأطفال، وجود عدد غير قليل من الاطفال الذين يعملون خارج السن القانوني المقررة، وفي أعمال لا تتناسب وأعمارهم، كما ان ثمة أطفالاً يمارسون التسول في الشوارع والساحات، وهو أمر لا يتناسب قطعاً، وما تبذله حكومة الإقليم من جهود لإبراز الصورة الحضارية للشعب الكردي. ومن الجدير بالذكر أن منظمات المجتمع المدني في كردستان كثيرة ، وهو انعكاس للحالة انعكاس للحالة المزدهرة التي يعيشها الإقليم، وي طرح سؤال يتعلق بصلاحيات منظمات المجتمع المدني، وتابعيتها لوزارة الداخلية، في حين ان هناك وزارة للمجتمع المدني !!، وكان المفروض أن تتبع لها أدارياً وليس لوزارة الداخلية ؟

وكما نود أن نوجه التحية للجهود التي تبذلها وزارة الشهداء والمؤنفلين، بخاصة في قرارها المتعلق باعتبار سلفة الزواج لذوي الشهداء، والبالغة مليون دينار، هدية لهم من حكومة الاقليم لذوي الشهداء.

وأنا ندعوا حكومة الإقليم لتوفير السكن لجميع العائدين من الخارج، وخاصة الذين يسكنون في دور المنشأة السياحية، أو في مباني الدولة، كما نطالب من حكومة الإقليم، ونحن نمر في تقريرنا هذا على كل الأنشطة المهمة، التصدي بحزم للحالات الناشزة، لاسيما تلك المتعلقة بنظافة الإقليم، والمحافظة على الممتلكات العامة، باعتبارها ملكاً لجميع المواطنين، والنهوض بدخل المواطن، والارتقاء بمستوى معيشتة نحو مراتب متقدمة، وحماية المواطنين من بعض موظفي الدوائر، كما ندعو كافة وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني للتركيز على توعية المواطن، وإرشاده نحو الطرق الصحيحة في التعامل مع الحقوق والواجبات.

**الجمعية العراقية لحقوق الانسان  
في الولايات المتحدة الامريكية**